الأمم المتحدة

E/2023/68

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 April 2023
Arabic
Original: English

دورة عام 2023

25 تموز/يوليه 2022 – 26 تموز/يوليه 2023

البند 14 من جدول الأعمال

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

معلومات مقدمة من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها فيما يتعلق بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 3

ثانيا – الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي 3

ألف – اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 4

باء – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ 8

جيم – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 8

دال – مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 9

020623 260523 23-07236 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

هاء – منتدى جزر المحيط الهادئ 11
واو – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 16
زاي – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 18
حاء – برنامج الأمم المتحدة للبيئة 20
طاء – الاتحاد البريدي العالمي 21
ياء – منظمة الصحة العالمية 22

أولا - مقدمة

1 - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 21/2022 إلى رئيس المجلس أن يظل على اتصال وثيق مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بشأن المسائل التي تناولها ذلك القرار، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس.

2 - وفي الفقرة 7 من القرار 131/77، بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، طلبت الجمعية العامة إلى الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وإلى المنظمات الدولية والإقليمية أن تنظر في الظروف في كل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وأن تستعرضها كي تتخذ التدابير المناسبة للتعجيل بتقدم هذه الأقاليم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. وفي الفقرة 21 من القرار نفسه، أثنت الجمعية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمناقشة التي أجراها بشأن مسألة تقديم المساعدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وطلبت إليه أن يواصل النظر في تعاونه مع اللجنة الخاصة وتكثيف ذلك التعاون بهدف اتخاذ التدابير المناسبة لمواصلة تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وأنشطتها فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية المتخذة في هذا الصدد. وشجعت الجمعية، في الفقرة 12 من قرارها 130/77، الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية على أن تواصل توفير المساعدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتضررة من الأعاصير أو الظواهر الطبيعية أو غيرها من الظواهر الجوية البالغة الشدة وأن تصوغ برامج مناسبة لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ وجهود التعافي وإعادة البناء، وطلبت إلى الأمين العام أن يوافي الجمعية بتقرير عن هذه المسألة.

3 - وتدخل الأقاليم السبعة عشر التالية ضمن نطاق اختصاص اللجنة الخاصة: أنغويلا، وبرمودا، وبولينيزيا الفرنسية، وبيتكرن، وتوكيلاو، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فوكلاند (مالفيناس)[1]، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وسانت هيلانة، وساموا الأمريكية، والصحراء الغربية، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، ومونتسيرات. وترد أدناه المعلومات المقدمة استجابة للطلب الموجه إلى الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة بأن تقدم عرضا للأنشطة التي اضطلعت بها فيما يتعلق بتلك الأقاليم.

ثانيا - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

4 - وردت ردود من 19 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة ومن منظمتين دوليتين. وأشار كل من الاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، ورابطة الدول الكاريبية والبنك الدولي، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة التجارة العالمية إلى أنه ليس لديها أي معلومات تقدمها بشأن هذه المسألة. ووفقا للمعلومات الواردة والمجمعة أدناه خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت المنظمات العشر المشار إليها أدناه تقديم الدعم إلى شعوب الأقاليم

(1) يوجد نزاع بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حول السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

غير المتمتعة بالحكم الذاتي، عملا بالقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخاصة.

ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[9 شباط/فبراير 2023]

واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقديم الدعم للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي في عام 2022. وأولي اهتمام على سبيل الأولوية للاستجابة للاحتياجات المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومنصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وتعكس حالة أقاليم منطقة البحر الكاريبي إلى حد كبير التحديات الإنمائية المشتركة في المنطقة دون الإقليمية الأوسع، بالنظر إلى مواطن الضعف الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفريدة من نوعها أمام الصدمات الخارجية، وارتفاع مستويات المديونية، ومحدودية حيز المالية العامة، والتعرض الشديد لتغير المناخ والظواهر الجوية الشديدة. ولهذا السبب، وتمشيا مع مبادرة "البحر الكاريبي أولا"، من بين أمور أخرى، تعطي اللجنة الاقتصادية الأولوية لتقديم الدعم المتكامل ولمشاركة أعضائها الثلاثين في منطقة البحر الكاريبي، بما يشمل كلا من الأقاليم السبعة غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المنطقة[(2)].

وقد ظهرت استراتيجية "البحر الكاريبي أولاً" كوسيلة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولدعم أطر التخطيط لتعزيز التنمية المستدامة في وقت كانت فيه الحكومات تحت ضغط شديد للحد من الإنفاق العام، وللنهوض بالدعوة لصالح منطقة البحر الكاريبي. وأطلقت اللجنة الاقتصادية هذه الاستراتيجية رسميا خلال دورتها السابعة والثلاثين، التي عقدت في هافانا في أيار/مايو 2018. وتمثل الغرض من الاستراتيجية في إعطاء مكانة بارزة لمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية في عمل اللجنة الإقليمية لتحسين تلبية الاحتياجات المحددة في بلدان البحر الكاريبي ومعالجة أوجه الضعف فيها. كما شكلت وسيلة لضمان إيلاء اهتمامات منطقة البحر الكاريبي أكبر قدر من الاعتبار والاستجابة لمطالبها من خلال نهج متكامل. وتهدف هذه الرؤية الاستراتيجية أيضاً إلى إسماع أصوات منطقة البحر الكاريبي وإيصالها في المنتديات الإقليمية والعالمية، بهدف النهوض بخطط المنطقة للتنمية المستدامة على قدم المساواة وتعزيز مواقفها المشتركة. ومن خلال ذلك، تهدف الاستراتيجية إلى تعزيز الشعور بالانتماء إلى المنطقة دون الإقليمية ضمن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الأوسع لتعزيز التكامل والتعاون والتضامن الإقليمي. وبعد أربع سنوات، أعادت اللجنة الاقتصادية التأكيد على التزامها بدعم بلدان منطقة البحر الكاريبي والأعضاء المنتسبين، بما في ذلك خلال دورتها التاسعة والثلاثين، التي كررت فيها اللجنة الاقتصادية التأكيد على الصعوبات والظروف المحددة التي تعاني منها المنطقة دون الإقليمية فيما يتعلق بالاقتصاد والتمويل والتأثر بالمناخ، والحاجة إلى معالجة التحديات الخاصة بهذه البلدان وبالأعضاء المنتسبين.

ويوفر اعتماد لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في عام 2022 للقرار 111 (د-29)، بشأن دعم الأعضاء المنتسبين إلى اللجنة الاقتصادية، زخما إضافيا لعمل اللجنة مع الأقاليم.

(2) الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي هي: أنغويلا، وبرمودا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، ومونتسيرات.

1 - دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

تركز الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية للأقاليم في عام 2022 في المقام الأول على إشراك الأقاليم التي لديها صفة العضو المنتسب في البحوث المتعلقة بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وفي عدد عام 2022 من نشرة "الآفاق الكاريبية"، المعنونة "*الانتعاش والصمود: إعادة التموضع في منطقة البحر الكاريبي بعد كوفيد-19*"[3]، نُظر في أوضاع منطقة البحر الكاريبي، بما فيها معظم الأقاليم، فيما يتعلق بالانتعاش وإعادة التموضع اقتصاديا. بالإضافة إلى ذلك، في منشور عن حالة الآليات المؤسسية للتخطيط للتنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي، نُظر في حالة جزر فرجن البريطانية[4]. وقدمت دراسة حديثة عن الإدماج الرقمي في منطقة البحر الكاريبي تحليلا لمدى هذا الإدماج في خطط التنمية الوطنية وأطر التحول الرقمي في 11 بلدا وإقليما من المنطقة، منها أنغويلا وجزر فرجن البريطانية[5]. وأخضعت للتحليل حالة جزر تركس وكايكوس في دراسة حديثة عن العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية المستدامة، وقد وفّرت هذه الدراسة بحثا عن تحول الطاقة في المنطقة[6].

2 - تيسير المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الإقليمية والعالمية

تُبذل كافة الجهود الممكنة لدعم مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي في المنتديات الإقليمية والعالمية لإسماع أصواتها. وعلى الصعيد الإقليمي، فإن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وغيرها من الأعضاء المنتسبين للجنة الاقتصادية مدعوة للمشاركة في 11 هيئة حكومية دولية تعمل اللجنة كأمانة لها. وتُعدّ هذه الهيئات منابر لأصحاب المصلحة المتعددين للحوار بشأن السياسات، حيث تدرس مختلف قضايا السياسة العامة في المنطقة، وتيسر التعاون بين البلدان والأقاليم، وتعزز المواقف الإقليمية، وتدرج في الوقت نفسه الخصائص دون الإقليمية في ولاياتها.

وتستمر الأقاليم الكاريبية في المشاركة بنشاط في الاجتماعات المتعلقة بالتنمية المستدامة في المنطقة. وهي لا تزال تواجه تحديات إنمائية مماثلة لتلك التي تواجهها الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية الأوسع، والتي تتصف، كدول جزرية صغيرة نامية، بأوجه ضعف اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة وبتدني مستويات القدرة على الصمود. وتواجه هذه الأقاليم أيضاً ديوناً عامة متزايدة وتحديات مالية مرهقة تساهم في رفع أسعار الفائدة وتقليص الاستثمار المحلي. علاوة على ذلك، فإن محدودية قدراتها التقنية والمؤسسية تقيد جهودها نحو إدارة أكثر فعالية وتؤثر على قدرتها على تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية تلبي الاحتياجات المتزايدة لسكانها الضعفاء. وعلى سبيل المثال، شاركت ستة من الأقاليم السبعة في الاجتماع الخامس لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن التنمية المستدامة، المعقود في آذار/مارس 2022. وفي الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها بين الحكومات الصادرة عن اجتماعي

(3) انظر www.cepal.org/en/publications/48379-caribbean-outlook-summary-recovery-and-resilience-repositioning-caribbean-post.

(4) انظر www.cepal.org/en/publications/47772-review-status-institutional-mechanisms-sustainable-development-planning-caribbean.

(5) انظر www.cepal.org/en/publications/48652-digital-inclusion-caribbean-digital-transformation-frameworks-and-initiatives.

(6) انظر www.cepal.org/en/publications/48634-science-technology-and-innovation-sustainable-development-lessons-caribbeans.

المنتدى الرابع والخامس، قوبلت مشاركة ومساهمات الأعضاء المنتسبين للجنة الاقتصادية في المنتدى بالترحيب، واعتُرف لأول مرة بالقيود السياسية والاقتصادية المحددة التي تواجهها، فضلا عن أوجه ضعفها، في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على مشاركة أقاليم البحر الكاريبي، ولا سيما مونتسيرات، في الدورة الرابعة للمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في حزيران/يونيه 2022. ففي هذا المؤتمر، عرضت الأمانة الوثيقة المعنونة *الآثار الاجتماعية والديموغرافية لجائحة كوفيد-19 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الدول الأعضاء قراراً يعيد التأكيد على توافق آراء مونتفيديو بشأن السكان والتنمية كأساس لخارطة طريق شاملة للعمل الوطني والإقليمي بشأن السكان والتنمية.

وخلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2022 في باراماريبو، شغلت مونتسيرات منصب نائب رئيس اللجنة، وهو منصب يستمر لمدة عامين. بالإضافة إلى ذلك، في قرار اللجنة 111 (د-29)، ومع الاعتراف بالجهود التي تبذلها اللجنة من أجل زيادة إدراج الأعضاء المنتسبين في منطقة البحر الكاريبي في دراساتها والحاجة، على وجه الخصوص، إلى إدراج بيانات عن هؤلاء الأعضاء في التقارير المتعلقة بالاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه، طلبت اللجنة إلى اللجنة الاقتصادية بأن تقوم، حيثما أمكن، بتوسيع نطاق جمعها للبيانات عن قطاعات رئيسية لدى البلدان الأعضاء المنتسبة بهدف وضع برامج لتقديم مساعدة مناسبة للتسريع بالتقدم في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان. كما طلبت إلى اللجنة الاقتصادية دعم جهود الأعضاء المنتسبين لرصد واستعراض تنفيذ خطة عام 2030 ومسار ساموا، بما في ذلك فيما يتعلق بنشر الموارد.

وخلال الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في بوينس آيرس في تشرين الأول/نوفمبر 2022، قدم الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية وثيقة بعنوان *مجتمع الرعاية: أفق للانتعاش المستدام مع المساواة بين الجنسين*. واعتمدت البلدان الأعضاء، بما في ذلك أنغويلا، التزام بوينس آيرس، الذي اعترفت فيه بالحق في توفير الرعاية وتلقيها وفي ممارسة الرعاية الذاتية على أساس مبادئ المساواة والعالمية والمسؤولية الاجتماعية والجنسانية، وبالتالي كمسؤولية يجب أن يتقاسمها الناس من جميع قطاعات المجتمع والأسر والمجتمعات والشركات والدولة.

وعُقد المؤتمر الإقليمي الحكومي الدولي الخامس المعني بالشيخوخة وحقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في كانون الأول/ديسمبر 2022 في إطار دورة الاستعراض والتقييم الرابعة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة. وتمثل الهدف الرئيسي في دراسة الإنجازات في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية في ميثاق سان خوسيه بشأن حقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وخلال المؤتمر، عرضت بلدان المنطقة، بما في ذلك أنغويلا وجزر فيرجن البريطانية، أوجه التقدم التي حققتها في السياسات العامة التي تستهدف كبار السن، وحددت الإجراءات الرئيسية لتوسيع نطاق حماية حقوق كبار السن خلال السنوات الخمس التالية. وأعدت الأمانة الوثيقة المعنونة "الشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: إدماج كبار السن وحقوقهم"، واعتمدت البلدان الأعضاء إعلان سانتياغو، الذي أعادت فيه تأكيد التزامها بتعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان والكرامة والحريات الأساسية لجميع للأشخاص كبار السن، دون تمييز أو عنف من أي نوع، وأعادت

التأكيد على مسؤولية الدول عن متابعة التدابير والإجراءات اللازمة لضمان شيخوخة صحية مع التمتع بالكرامة والحقوق.

وشاركت عدة أقاليم من منطقة البحر الكاريبي بنشاط في إنشاء المرصد البرلماني المعني بتغير المناخ والانتقال العادل[7]، وشارك ممثلون من جزر فرجن البريطانية ومونتسيرات وجزر تركس وكايكوس في اجتماع المرصد وحلقة عمله على المستوى البرلماني في أيلول/سبتمبر 2022. وحضرت الأقاليم نفسها المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وشاركت في حدث جانبي متعلق بالمرصد وقّعت فيه على بيان مشترك بشأن تمويل المناخ.

3 - دعم البحث وتحليل البيانات

أولت اللجنة الاقتصادية اهتماما لتعزيز القدرة الوطنية لمونتسيرات في نشر الإحصاءات الرسمية. ومن خلال سلسلة من الجلسات الافتراضية التي عُقدت في الفترة بين عامي 2020 و 2022، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم التقني لإدارة الإحصاءات التابعة لحكومة مونتسيرات لتمكين الحكومة من توفير وصول الجمهور إلى البيانات الجزئية من الدراسة الاستقصائية لتعداد السكان والقوى العاملة لعام 2018 والخاصة بفترة ما بين التعدادات من خلال تطبيق شبكي جرى تطويره باستخدام برمجيات (REDATAM) ("استرداد البيانات للمناطق الصغيرة بواسطة الحاسوب الخفيف"). وستمكن البيانات، التي نشرت في عام 2022، المستخدمين المتميزين للبيانات الإحصائية في مونتسيرات، بما في ذلك صناع السياسات والأكاديميين، من الوصول إلى بيانات الدراسة الاستقصائية ومعالجتها وتحليلها مع ضمان خصوصية البيانات، مما يمكن أن يسهم في صنع القرار القائم على الأدلة من أجل التنمية المستدامة.

4 - خاتمة

تعلق اللجنة الاقتصادية أهمية كبيرة على التنمية المستدامة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي. ويُسترشد بقراري لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي 85 (د-25) و 111 (د-29)، وكذلك قرار اللجنة الاقتصادية 574 (د-27)، بشكل مباشر في أسلوب تعامل اللجنة الاقتصادية مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأعضاء المنتسبين الآخرين. وتواصل اللجنة الاقتصادية دعمها النشط لتطلعات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة من خلال تدخلات مختلفة.

وعلى الرغم من التزام اللجنة الاقتصادية، والدعوات إلى تقديم دعم منظومة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا تزال اللجنة تواجه تحديات في توفير الموارد الكافية لتدخلاتها. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى إجراءات الميزانية التي تفرض قيوداً على استخدام موارد الميزانية العادية لدعم الأنشطة الإنمائية للأعضاء المنتسبين وللأقاليم. ولذا، ينبغي بذل كافة الجهود لتقديم مزيد من الدعم للجهود الإنمائية لهذه الأقاليم، على النحو الذي أكده قرار لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي 111 (د-29).

(7) انظر www.cepal.org/en/opcc.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

[12 شباط/فبراير 2023]

لا توجد لدى اللجنة الاقتصادية أي أنشطة في أقاليم المحيط الهادئ الثلاثة غير المتمتعة بالحكم الذاتي وهي ساموا الأمريكية وبولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة. وقد شاركت بولينيزيا الفرنسية افتراضيا في منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة لعام 2022. ووجهت الدعوات إلى الأقاليم، باعتبارها أعضاء منتسبين، للمشاركة في اجتماعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وحلقات عملها، وستُبذل الجهود لزيادة مشاركتها في المجالات ذات الصلة بها.

جيم - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[27 شباط/فبراير 2023]

توكيلاو

(أ) المشاكل البيئية التي تواجه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

تقع جزر توكيلاو المرجانية على ارتفاع يتراوح بين 3 و 5 أمتار فوق سطح البحر، مما يجعل الإقليم شديد التعرض لتآكل السواحل وآثار تغير المناخ، بما في ذلك الانغمار الناجم عن ارتفاع مستوى سطح البحر. وبالنظر إلى أن الجزر المرجانية الثلاث تقع ضمن حزام الأعاصير المدارية في المحيط الهادئ، فإن الإقليم معرّض أيضا لكوارث مرتبطة بالمناخ. وبالإضافة إلى ارتفاع مستويات سطح البحر، فإن استمرار التدهور البيئي، بما في ذلك الأنواع الغازية، وتحمض المحيطات، وارتفاع درجات حرارة المياه، تشكل أيضاً مخاطر كبيرة على الإقليم. ولا يزال تراكم النفايات الصلبة يمثل مشكلة، ويمكن أن يؤثر تغير المناخ على سبل العيش المحلية والأمن الغذائي والمائي.

ويشكل استمرار فقدان التنوع البيولوجي خطرا كبيرا على البيئة الطبيعية وأنماط الحياة والثقافة التقليدية في توكيلاو. ويخضع التنوع البيولوجي البري لتهديدات عديدة وقد أخذ في التدهور في السنوات الأخيرة. كما أن الصيد الجائر يقلل من الموارد البحرية مما يشكل تهديداً للدخل المتأتي من تراخيص الصيد. وبالنظر إلى صفة الإقليم، فإنه غير قادر على الوصول إلى مصادر التمويل المناخي العالمي المتاحة للبلدان.

(ب) تأثير الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير وثورات البراكين، وغيرها من المشاكل البيئية، مثل تآكل الشواطئ والسواحل والجفاف

حدّد التقرير المعنون "التعايش مع التغيير: استراتيجية وطنية متكاملة لتعزيز قدرة توكيلاو على الصمود في مواجهة تغير المناخ والأخطار ذات الصلة، 2017-2030"، أهم المخاطر على أنها الأعاصير المدارية، ونظم الأحوال الجوية المتطرفة (التي تؤدي إلى غزارة هطول الأمطار وإلى الفيضانات)، وحالات الجفاف، والفيضانات المصاحبة لعرام العواصف والمد الهائل، وارتفاع مستوى سطح البحر، والدوامات المائية، والأوبئة، وحرائق الغابات، والانهيارات الأرضية، وأمواج التسونامي. وتتفاقم عزلة توكيلاو الجغرافية ومحدودية قدراتها على إدارة مخاطر الكوارث، بفعل مخاطر الكوارث المعقدة والمتتالية، حيث تؤثر التهديدات المتعددة على الجزر في وقت واحد. وقد حددت الدراسات الحديثة أن زلزالا كبيرا من خندق كوريل يشكل

أكبر تهديد لغمر التسونامي لتوكيلاو، إذ تشير النماذج إلى ارتفاع للأمواج يزيد عن متر واحد، ويمكن أن يستمر 20 ساعة وأن يشمل عدة مجموعات متتالية من الأمواج.

(ج) الموارد البحرية والطبيعية الأخرى

تشير الأعمال الأخيرة باستخدام بيانات من وكالة مصايد الأسماك التابعة لمنتدى جزر المحيط الهادئ إلى أن متوسط الرسوم السنوية المتأتية عن صيد التونة في توكيلاو للفترة 2015-2018 بلغت 13,4 مليون دولار، أي ما يعادل 84,2 في المائة من الإيرادات الحكومية.

(د) المعلومات المتعلقة بكوفيد-19 من حيث صلتها بتأثير الجائحة على الأقاليم والمساعدة المقدمة لمواجهة هذا التحدي

يؤدي اعتماد توكيلاو الكبير على الواردات إلى جعلها عرضة للصدمات الخارجية في أوقات الأزمات. ووفقاً لتقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة توكيلاو في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، شهدت أسعار المواد الغذائية المستوردة زيادة كبيرة بسبب كوفيد-19، ولا سيما في نوكونونو، حيث أفاد ما يقرب من ثلاثة أرباع الأسر عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة. وعلى الشاكلة نفسها، أفاد 45 إلى 46 في المائة من المجيبين على الاستقصاء في أتافو وفاكاوفو بأن أسعار المواد الغذائية المستوردة ارتفعت خلال فترة الإغلاق، مما يشير إلى ضعف توكيلاو أمام صدمات الأسعار، الأمر الذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى أزمات أخرى. على أن النموذج الاقتصادي لتوكيلاو لا يعتمد على السياحة، على خلاف نموذج بلدان المحيط الهادئ، وهي بالتالي أقل تعرضاً للتدهور الاقتصادي المرتبط بالسياحة والذي يؤثر على المنطقة.

دال - مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

[2 شباط/فبراير 2023]

تغطي هذه المساهمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارة فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

كان لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حتى تموز/يوليه 2022 مستشار لحقوق الإنسان يعمل ضمن مكتب المنسق المقيم في المكتب المتعدد البلدان في جامايكا[8]. بالإضافة إلى ذلك، في آب/أغسطس 2022، أوفدت المفوضية مستشاراً لحقوق الإنسان إلى مكتب المنسق المقيم في المكتب المتعدد البلدان لبربادوس وشرق البحر الكاريبي. وفي حين أن المفوضية لم تنفذ أي أنشطة محددة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد شاركت في دمج وتعميم قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار

(8) انظر https://jamaica.un.org/en/about/about-the-un.

الأمم المتحدة المتعدد البلدان للتعاون من أجل التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنجليزية والهولندية (2022-2026)[9].

بالإضافة إلى ذلك، تقدم المفوضية دعم الأمانة لهيئات معاهدات الأمم المتحدة، وهي لجان مؤلفة من خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان يشرفون على تنفيذ الدول الأطراف للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ويصدرون ملاحظات ختامية تتضمن توصيات إلى الدول الأطراف بشأن سبل تحسين امتثالها لتلك المعاهدات، بما في ذلك ما يتعلق ببعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي الماضي، تناول عدد من هيئات معاهدات الأمم المتحدة قضايا تتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارة المملكة المتحدة.

كما تدعم المفوضية آليتين إضافيتين للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهما: الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. ولم تتناول الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل للمملكة المتحدة، التي عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ولا الإجراءات الخاصة، المسائل المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الخاضعة لإدارة المملكة المتحدة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نظرت لجنة القضاء على التمييز العنصري في التقارير الدورية التي قدمتها فرنسا واعتمدت ملاحظات ختامية. وكررت اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء التمييز ضد الشعوب الأصلية مقارنة ببقية السكان، في أقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا، ولا سيما من حيث الصعوبات التي يواجهها الأطفال في الحصول على التعليم في كاليدونيا الجديدة، وأوصت بمزيد من الجهود لضمان المساواة في المعاملة، مع مراعاة احتياجات كل إقليم، وكذلك تنوعه الثقافي واللغوي.

وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة بقلق الآثار الضارة للأنشطة الاستخراجية على بيئة وصحة الشعوب الأصلية في أقاليم ما وراء البحار التابعة لفرنسا. وأوصت اللجنة بالتشاور مع الشعوب الأصلية المتضررة وباعتماد تدابير للتعويض عن هذه العواقب أو لتخفيفها.

وأشارت اللجنة إلى الواقع المتمثل في أن حقوق الشعوب الأصلية في أقاليم ما وراء البحار لا تُحترم بالكامل، وأوصت بالاعتراف بحقوقها الجماعية، ولا سيما حقوقها في أراضي الأجداد وفي الموارد التي دأبت هذه الشعوب تقليدياً على استخدامها، وكذلك باعتماد التدابير للتخفيف من آثار أزمة المناخ. كما أوصت اللجنة بضمان استشارة الشعوب الأصلية بشأن جميع التدابير التشريعية والإدارية التي يمكن أن تؤثر على حقوقها، بهدف الحصول على موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة.

وطلبت لجنة القضاء على التمييز العنصري، في ملاحظاتها الختامية لعام 2014 بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من السابع إلى التاسع للولايات المتحدة (CERD/C/USA/CO/7-9)، من الولايات المتحدة أن تقدم في تقريرها الدوري المقبل (قُدم في عام 2021)، معلومات مفصلة عن تنفيذ أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي تديرها الولايات المتحدة.

وأوردت لجنة القضاء على التمييز العنصري في الفقرة 4 من ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير من العاشر إلى الثاني عشر للولايات المتحدة (CERD/C/USA/CO/10-12)، ما يلي:

(9) انظر https://unsdg.un.org/resources/multicountry-sustainable-development-framework-english-and-dutch-speaking-caribbean-2022.

لا يزال القلق يساور اللجنة إزاء عدم وجود تشريع محدد من شأنه تنفيذ أحكام الاتفاقية في النظام القانوني المحلي، وإزاء غياب الاتفاقية في السياسات الرئيسية والحديثة المتعلقة بالقضاء على التمييز العنصري وما ينبثق عنها من خطط للإنصاف. وبينما تلاحظ اللجنة انطباق مبدأ الأثر المتباين في بعض ميادين الحياة، فلا يزال يساورها القلق لأن نطاقه وقابليته للتطبيق محدودين، كما أنه ليس مدرجا إدراجا شاملا على المستوى القانوني، بما في ذلك الدستور، ومن ثم فإن التمييز غير المباشر كثيرا ما لا يعالج في المحاكم. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة الإعراب عن قلقها لأن تعريف التمييز العنصري المستخدم في التشريعات الاتحادية وتشريعات الولايات وفي الممارسة القضائية لا يتماشى دائماً مع المادة 1 (1) من الاتفاقية. وبينما تحيط اللجنة علماً بالمعلومات المقدمة في التقرير الدوري للدولة الطرف عن تنفيذ الاتفاقية في ساموا الأمريكية وغوام وجزر ماريانا الشمالية وبورتوريكو وجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة وجزيرة ويك، فإنها تأسف لعدم كفاية المعلومات عن كيفية تمتع الأشخاص المقيمين في هذه الأقاليم بحقوقهم بموجب الاتفاقية دون تمييز وعلى قدم المساواة مع المقيمين في البر الرئيسي، مع مراعاة الوضع الخاص لهذه الأقاليم (المادة 1).

هاء - منتدى جزر المحيط الهادئ

[6 آذار/مارس 2023]

1 - وضع الأقاليم ضمن منتدى جزر المحيط الهادئ

بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة عضوان كاملا العضوية في منتدى جزر المحيط الهادئ. أما توكيلاو فهي عضو منتسب، في حين أن ساموا الأمريكية وغوام تتمتعان بصفة مراقب.

2 - كاليدونيا الجديدة

منذ عام 1990، يدعم منتدى جزر المحيط الهادئ الجهود المبذولة نحو تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة بموجب اتفاقي ماتينيون ونوميا، ولا سيما من خلال لجنة وزارية تابعة للمنتدى. وحتى الآن، نشرت اللجنة مراقبيها في كاليدونيا الجديدة عشر مرات لرصد تنفيذ الاتفاقين. وراقبت اللجنة استفتاء كاليدونيا الجديدة الذي أجري في 12 كانون الأول/ديسمبر 2021. وترد ملاحظاتها في تقريرها[10].

وقد أثار قادة المنتدى في اجتماعهم الحادي والخمسين، في عام 2022، مسألة تقرير المصير في كاليدونيا الجديدة في بيانهم، الذي رحبوا فيه بتقرير لجنة المنتدى الوزارية المقدم إلى كاليدونيا الجديدة، في أعقاب بعثتها لمراقبة الاستفتاء على الاستقلال في كاليدونيا الجديدة عام 2021، وساندوا استمرار عمل المنتدى مع كاليدونيا الجديدة من خلال عمليات المنتدى الراسخة.

(10) انظر www.forumsec.org/wp-content/uploads/2022/09/2021-Forum-Ministerial-Committee-to-New-Caledonia-Referendum-Observer-Report.pdf.

3 - المشاركة الإقليمية والدولية

مع أن بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة تُعتبران من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ضمن اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فإنهما تشتركان في منتدى جزر المحيط الهادئ إلى جانب دول المحيط الهادئ المستقلة كأعضاء كاملي العضوية ومتساوين. وهذا امتيازٌ مترسخ في إطار مبادئ المحيط الهادئ الأزرق للحوار والمشاركة، والتي تشمل ما يلي:

(أ) مبدأ المحيط الهادئ الأزرق الموحد: الاعتراف بكامل أعضاء المنتدى والتعامل معهم،

(ب) الأولويات الإقليمية: ترسيخ الأولويات الإقليمية للمنتدى والسير قدما بها،

(ج) نهج الشراكة: التخطيط والبرمجة والتنفيذ على أساس مشترك من قبل كل من منتدى جزر المحيط الهادئ وشريك (شركاء) حوار المنتدى،

(د) استخدام الآليات القائمة: المواءمة مع الآليات والعمليات والاجتماعات الإقليمية والدولية والسعي إلى البناء عليها،

(هـ) الحصائل الجماعية والأثر الجماعي: وضع بيانات مشتركة للحصائل وتحديد عملية واضحة للمتابعة والتنفيذ.

4 - كوفيد-19

منذ بداية الجائحة، كان معدل العدوى بكوفيد-19 منخفضاً نسبياً في المحيط الهادئ مقارنة ببقية العالم. وقد قام قادة منتدى جزر المحيط الهادئ منذ البداية وعلى وجه السرعة بتفعيل آلية المنتدى الإقليمية لمعالجة الأزمات في المنطقة، وهي إعلان بيكيتاوا لعام 2000، وفي نيسان/أبريل 2020، أنشأ وزراء خارجية المنتدى مسار العمل الإنساني لمنطقة المحيط الهادئ في مجال كوفيد-19. ولعبت بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة دوراً رئيسياً في تطوير الآلية واستخدمتاها بنشاط. وفي سياق أغراض أخرى، طرح المسار نهجاً منسقاً لمواجهة التحديات والعقبات الناشئة عن الجائحة، بما في ذلك توزيع الإمدادات الطبية والمساعدات. وقد كان هذا في ذلك الوقت أول إطار إقليمي من هذا النوع في العالم. وتلقت بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة الدعم المتعلق بكوفيد-19 وخصصته لأعضاء آخرين في المنتدى عبر مسار العمل الإنساني.

وقدمت أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ إحاطات عن مسار العمل الإنساني لمنطقة المحيط الهادئ للشركاء في حوار المنتدى، وبينهم الدولتان القائمتان بالإدارة، فرنسا والولايات المتحدة. ونيوزيلندا عضو كامل العضوية في المنتدى.

وشاركت أمانة المنتدى، بصفتها رئيس مجلس المنظمات الإقليمية في المحيط الهادئ، في قيادة عملية وضع *تقييم للأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 في منطقة المحيط الهادئ*[11]. والتقييم تقريرٌ شامل يجمّع جملة واسعة من البيانات من مختلف القطاعات لدى جميع الأعضاء، بما في ذلك البيانات حول آثار كوفيد-19 والتدابير والاستجابات السياساتية لمسائل الصحة والرفاه والانتعاش الاقتصادي والقدرة

(11) متاح في: www.forumsec.org/wp-content/uploads/2021/12/SEIA-Report.pdf.

على الصمود ومسارات التعلم التكيُّفي والعمالة، بما فيها نظم الحماية والاجتماعية، وسبل العيش المستدامة والنظم الغذائية. كما يتضمن التقرير مجموعة واسعة من التوصيات.

وبصفتهم رؤساء المنظمة السياسية والاقتصادية الرائدة في المنطقة، أدلى قادة ووزراء الخارجية ووزراء الاقتصاد في منتدى جزر المحيط الهادئ ببيانات رفيعة المستوى حول جائحة كوفيد-19. وقد نشطت كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية في إعداد البيانات. وفي حين أن دور الأعضاء المنتسبين والمراقبين محدود بالمقارنة بدور الأعضاء الكاملي العضوية، إلا أنهم يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مبادرات المنتدى وهم باقون على اطلاع بها.

5 - القضايا البيئية

بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة

تُشجَّع الأقاليم على المشاركة في المفاوضات والأحداث المتعلقة بتغير المناخ في كل فرصة. وقد تولت بولينيزيا الفرنسية رئاسة فرقة عمل شراكة القدرة على الصمود في المحيط الهادئ (2019-2022) وكانت عضواً نشطاً في الهيئة الحاكمة الإقليمية المسؤولة عن تنفيذ إطار تطوير القدرة على الصمود في المحيط الهادئ: وهو إطار لتناول تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث. ومن خلال الإطار، تتكامل جهود المنطقة الموجهة للحد من مخاطر المناخ والكوارث وإدارتها من أجل تنمية القدرة على الصمود. وتُدعى بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة عادة للانضمام إلى وفود البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ في مفاوضات مؤتمر الأطراف بصفة مراقب. ويمكنهما أيضاً المشاركة في الأحداث الجانبية المتعلقة بتغير المناخ، حيث تتاح لهما الفرصة لعرض واقع آثار تغير المناخ على بيئة المنطقة وشعوبها. كما يُدعى الإقليمان في كثير من الأحيان إلى تقديم مساهمات في المناقشات المتعلقة بتغير المناخ، لا سيما فيما يتعلق بصياغة السياسات والدعوة.

توكيلاو

بعد أن عَيَّنت توكيلاو متحدثا مختصا بتغير المناخ، أصبح حضورها ملحوظا بشكل متزايد في الحوارات الإقليمية بشأن تغير المناخ، حيث تتواصل دائماً مع بقية الأعضاء بشأن التعريف بواقع المناخ. وفي المقابل، يُدرج في كثير من الأحيان موقف توكيلاو من تغير المناخ في أولويات الدعوة الإقليمية الجماعية الخاصة بالمناخ.

ساموا الأمريكية وغوام

في حين أن المشاركة في الحوارات والمؤتمرات الإقليمية المتعلقة بتغير المناخ لا تقتصر على أعضاء المنتدى وحدهم، فإن ساموا الأمريكية وغوام لم تنشطا في الدعوة الإقليمية لتغير المناخ، وذلك بسبب موقعهما الجغرافي والترتيبات الناظمة لكل منهما. على أن قضاياهما الخاصة المتعلقة بتغير المناخ كثيرا ما يُنظر فيها في سياق الحوارات الإقليمية حول سياسة تغير المناخ ورسائل الدعوة الدولية.

6 - الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية والإجرامية

بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة طرفان في الإعلانات والترتيبات الأمنية القائمة في إطار منتدى جزر المحيط الهادئ. ويتناول إعلان "بو" بشأن الأمن الإقليمي لعام 2018 المفهوم الموسع للأمن الذي يشمل قضايا الأمن عبر الوطنية، مثل الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال. وتتمثل المجالات التي تستفيد فيها بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة بموجب الإعلانات الأمنية في تطوير السياسات وتنمية القدرات وتبادل المعلومات بشأن الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والأنشطة الإجرامية الأخرى غير المشروعة في المنطقة.

وقد أيد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ خطة عمل إعلان "بو" في لقائهم في توفالو في آب/أغسطس 2019. وتطرح خطة العمل هذه إجراءات محددة مقترحة للتقدم في ستة مجالات للتركيز الاستراتيجي، منها الجريمة عبر الوطنية والمساعدة الإنسانية والاستجابة للكوارث[12]. وستسعى الأمانة لوضع استراتيجية إقليمية لمواجهة الجريمة عبر الوطنية ولإنشاء آلية تنسيق للمساعدة الإنسانية المقدمة للاستجابة للكوارث بغية تفعيل هذه المجالات المحددة من خطة العمل.

وبولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة عضوان في منظمة رؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ، وهما بالتالي مطّلعتان على مناقشات المنظمة والمشورة التي تقدمها بشأن قضايا المخدرات وغسل الأموال والأنشطة الإجرامية الأخرى غير المشروعة في المنطقة.

وتتمثل إحدى المبادرات الرئيسية لمنظمة رؤساء الشرطة في جزر المحيط الهادئ في شبكة المحيط الهادئ لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، التي توفر استخبارات جنائية استباقية بقيادة الشرطة وقدرةً على التحقيق لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في المنطقة من خلال نهج إقليمي ومتعدد الوكالات. وتتواصل المناقشات مع كاليدونيا الجديدة وبولينيزيا الفرنسية بشأن تفكيرهما رسميا في الانضمام إلى الشبكة.

وتشمل مزايا عضوية الشبكة ما يلي:

(أ) حضور مؤتمر الجريمة عبر الوطنية كعضو كامل العضوية،

(ب) التعاون مع وكالات إنفاذ القانون والمنتديات الإقليمية الأخرى في منطقة المحيط الهادئ لتبادل المعلومات الاستخبارية بغية كشف ومكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية غير المشروعة،

(ج) الوصول إلى مبادرات تنمية القدرات المتاحة لتعزيز المهارات والقدرات الاستخباراتية من خلال مبادرات التطوير المهني المكيفة مع احتياجات المنطقة، وكذلك من خلال التبادلات.

وبولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة عضوان في منتدى تطوير نظم الهجرة في منطقة المحيط الهادئ. والإقليمان مؤهلان، بحكم هذه العضوية، للوصول إلى مبادرات تنمية القدرات التي تستهدف إدارة الحدود والجرائم المتعلقة بالحدود، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

كما أن بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة عضوان في منظمة الجمارك في أوقيانوسيا. ويجري في إطار برنامج إنفاذ القانون وأمن الحدود حوار مستمر لمعالجة قضايا إنفاذ القانون وأمن الحدود ذات

(12) انظر: www.forumsec.org/wp-content/uploads/2019/10/BOE-document-Action-Plan.pdf.

الصلة التي تؤثر على المنطقة ككل ولتمكين أعضائها من الاستفادة من المبادرات الإقليمية المفيدة لكافة الأطراف والمساهمة فيها. ويهدف هذا البرنامج إلى ما يلي:

(أ) زيادة أمن سلسلة التوريد الدولية من بدايتها إلى نهايتها من خلال اتباع نهج متوازن إزاء التدابير الأمنية وتيسير حماية الشحنات التي تدخل أي منطقة جمركية أو تغادرها من تلاعب المجرمين بها أو تدخلهم فيها، وتزويد التجار الملتزمين بمزيد من التسهيلات، ورفع مستوى الحماية الذي تحققه الضوابط الجمركية، وزيادة التعاون بين الجمارك والتجارة؛

(ب) القيام بدور حيوي في الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة، حيث أن الجمارك لديها معلومات وخبرات بشأن حركة البضائع والحمولات، ووضع ضوابط جمركية أسرع وأفضل استهدافا تيسر التجارة المشروعة ولكنها تشدد في الوقت نفسه المتطلبات الأمنية، وضمان امتناع سلسلة التوريد الدولية وأصحاب المصلحة فيها عن الأنشطة غير القانونية والإجرامية والإرهابية، وذلك من خلال الأخذ بمزيد من الشفافية.

وفي حين أن بولينيزيا الفرنسية وكاليدونيا الجديدة ليستا عضوين في وكالة مصايد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ[13]، فإن فرنسا، كجزء من المجموعة الرباعية لتنسيق الدفاع في المحيط الهادئ (أستراليا وفرنسا ونيوزيلندا والولايات المتحدة)، تشارك في العمليات السنوية التي تقودها الوكالة للرصد والرقابة والإشراف، مثل عملية كوروكورو (لعموم المنطقة)، وعملية راي بالانغ (لمنطقة ميكرونيزيا الفرعية)، وعملية توي موانا (منطقة بولينيزيا دون الإقليمية)، وفي دعم عمليات الرصد والمراقبة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلدان الأعضاء في المنتدى.

7 - الموارد البحرية والطبيعية الأخرى

تضم وكالة مصايد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ 17 عضوا ولا تشمل بولينيزيا الفرنسية أو كاليدونيا الجديدة. على أن توكيلاو عضو في الوكالة وتشارك في خطة يوم السفن التابعة للأطراف في اتفاق ناورو بشأن التعاون في إدارة مصايد الأسماك ذات المصلحة المشتركة. وتدعم الوكالة أعضاءها في الإدارة المستدامة لمواردهم السمكية المحيطية ضمن مناطقهم الاقتصادية الخالصة الواقعة بطول 200 ميل. ويشمل هذا الدعم أنشطة الرصد والرقابة والمراقبة لتعزيز القدرات الوطنية، وتنفيذ الشروط والأحكام الدنيا المنسقة للوصول[14]، وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالرصد والرقابة والمراقبة بشأن تبادل المعلومات لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه في المحيط الهادئ.

وقد أدت خطة يوم السفن إلى الحد بشكل كبير من فرص ممارسة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال نظام إدارة سفن الصيد بالشباك الكيسية. ووضعت استراتيجية للرصد والرقابة والمراقبة للوكالة وللأطراف في اتفاق ناورو لدعم عمليات الحد من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ويقود الأعضاء هذه الاستراتيجية[15]. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت الزيادات في إيرادات الخطة

(13) مجلس المنظمات الإقليمية ادى وكالة المحيط الهادئ هو المسؤول عن مصايد الأسماك في المحيط الهادئ ومقره في جزر سليمان.

(14) انظر www.ffa.int/mtcs.

(15) انظر www.ffa.int/system/files/RMCSS%20%202%20August%20web%20version.pdf.

إلى حد كبير في زيادة الإيرادات من صيد التونة في المنطقة. فقد نمت تدفقات إيرادات الاتفاق السنوية من حوالي 60 مليون دولار في عام 2010 إلى حوالي 500 مليون دولار في عام 2018[16].

وعلى الرغم من الزيادات في الإيرادات وتنفيذ أدوات الرصد والرقابة والمراقبة، يستمر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بقيمة سنوية تقدر بأكثر من 600 مليون دولار[17]. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لمكافحة هذا الصيد في منطقة المحيط الهادئ، ويأخذ أعضاء الوكالة، بما في ذلك توكيلاو، زمام المبادرة في السير قدما بهذا العمل.

واو - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[10 شباط/فبراير 2023]

ينفذ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مشروع النظام الآلي للبيانات الجمركية في عدة أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي. ويدعم النظام الأقاليم في بناء إدارة جمركية تتسم بالكفاءة والفعالية. ومن خلال ذلك، يحقق المشروع ما يلي:

- إفادة الاقتصاد الإقليمي من خلال تحصيل الإيرادات
- مساعدة حكومات الأقاليم في تنفيذ السياسات الوطنية والدولية
- حماية الأقاليم من خلال مكافحة الاحتيال والاتجار غير المشروع بالسلع الممنوعة والمقيدة
- توفير المعلومات الإحصائية عن معاملات التجارة الخارجية، وهي ضرورية للتخطيط الاقتصادي
- تشجيع التجارة الدولية

وقد ساهمت أتمتة العملية الجمركية في الحفاظ على انفتاح جمارك الأقاليم وتشغيل التجارة الدولية للبضائع، في فترة تنفيذ تدابير الحماية من جائحة كوفيد-19.

ومن المتوقع أن يؤدي أحدث إصدار من النظام، وهو النظام الآلي لعالم البيانات الجمركية، الذي يدعم عملية التخليص الجمركي الكاملة، إلى تحسين كفاءة السلطات الجمركية وفعاليتها في التصدي للاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية والإجرامية، وكذلك الاستغلال غير المشروع للموارد البحرية وغيرها من الموارد الطبيعية. وبذلك ستكون هذه الموارد متاحة لمنفعة شعوب الأقاليم.

وقد بلغ تنفيذ هذه المشاريع مراحل مختلفة في كل إقليم، على النحو المبين أدناه.

1 - أنغويلا

تمت ترقية النظام الآلي بآخر إصدار له في عام 2020. وفي نفس العام، نجحت جمارك أنغويلا في تنفيذ بوابة النظام على شبكة الإنترنت لزيادة تعزيز وتحديث جودة العمليات الجمركية. وفي عام 2021، زادت معاملات الاستيراد والتصدير بنسبة 26 في المائة و 27 في المائة على التوالي، مقارنة بعام 2020.

(16) انظر www.pnatuna.com/sites/default/files/Independent%20Review%20of%20the%20PNA%20Purse%20Seine%20VDS%20-%20Final%20Report.pdf.

(17) انظر www.ffa.int/files/FFA%20Quantifying%20IUU%20Report%20-%20Final.pdf.

2 - جبل طارق

بالتعاون مع جامعة جبل طارق، نظم النظام الآلي اجتماعات دولية وإقليمية وحلقات عمل لبناء القدرات لإدارات الجمارك، مما ييسر نشر المعرفة بشأن المعايير الدولية وأفضل الممارسات، بما في ذلك:

- الشؤون الإنسانية وعمليات الإغاثة: نُظمت بشكل دوري الحلقات الدراسية والحلقات الشبكية للمعرفة الجمركية والأفرقة العاملة المشتركة حول الاستيراد والتخليص الجمركي، وذلك بمشاركة منظمة الجمارك العالمية ووكالات أخرى (مثل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية
- حماية البيئة والحياة البرية من خلال تنظيم حلقات عمل حول الرقابة الجمركية على التجارة في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض
- التجارة الإلكترونية عبر الحدود من خلال النظام الآلي للإعلان الجمركي البريدي والنظام الآلي للمعالجة المسبقة لوصول حاملي البريد السريع

3 - مونتسيرات

في عام 2020، طلبت الجمارك ترقية النظام الآلي ليشمل التشغيل المتبادل مع هيئة الميناء. وقد مكّن ذلك من تبسيط عمليات التخليص، وتقليل المعاملات الورقية، وخفض التكاليف المرتبطة بذلك. كما تم تخفيض متوسط أوقات التخليص باستخدام واجهة منفذ المسار الموحد للنظام الآلي بنسبة 25 في المائة في عام 2021. وفي نفس العام، زادت معاملات الاستيراد والتصدير بنسبة 6 في المائة و 33 في المائة على التوالي، مقارنة بعام 2020.

4 - كاليدونيا الجديدة

في عام 2021، نقلت كاليدونيا الجديدة نظامها الجمركي إلى النظام الآلي، مما أتاح مركزية تبادل البيانات على مدار 24 ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع والترابط مع الكيانات العامة والخاصة أثناء حوسبة العمليات الجديدة. وفي عام 2021، زادت معاملات الاستيراد بنسبة 7 في المائة مقارنة بعام 2020.

5 - سانت هيلانة

يعمل النظام الآلي منذ عام 2015. ويتضمن إجراء تقديم بيان البضائع عبر الإنترنت وتجهيز البيان الجمركي وانتقائه. وفي عام 2021، زادت معاملات الاستيراد والتصدير بنسبة 25 في المائة و 27 في المائة على التوالي، مقارنة بعام 2020.

6 - جزر تركس وكايكوس

في عام 2021، أدمجت وحدة لفحص المركبات المستوردة في النظام الآلي. وتمكن عملية الأتمتة التجار من إدخال المعلومات مباشرة في النظام لفحصها لاحقاً من قبل موظفي الجمارك. وفي عام 2021، زادت معاملات الاستيراد والتصدير بنسبة 26 في المائة و 33 في المائة على التوالي، مقارنة بعام 2020.

زاي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[21 شباط/فبراير 2023]

1 - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

في سياق الجهود المتواصلة لمساعدة الأقاليم على التعافي من الجائحة، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أنغويلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات دعمه لتنفيذ برنامج التعافي من كوفيد-19 لتوفير الدعم التقني والمالي للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بالجائحة، مع التركيز على تدخلات الاقتصاد الأزرق.

وفي أنغويلا، دعم البرنامج الإنمائي الانتعاش الاقتصادي للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، حيث استفادت ثماني مؤسسات مشاركة من برنامج تدريبي شامل قامت بتيسيره جامعة جزر الهند الغربية وكلية فرانكفورت للمالية والإدارة. وتلقت مؤسستان مساعدة تقنية وإرشاداً ومنحاً بقيمة 500 6 دولار أمريكي لتنفيذ خطط تحسين الأعمال.

وفي جزر فيرجن البريطانية، تحدد خارطة طريق الاقتصاد الأزرق الاستراتيجي، التي وافق عليها مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر 2022 ووضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نهجاً متكاملاً للتنمية المستدامة القائمة على المحيطات، بما في ذلك مسارات للاستثمار في المستقبل ولتمويل اقتصاد أزرق متجدد. بالإضافة إلى ذلك، استفادت الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة في الإقليم من مشروع "السياحة المستقبلية" التابع للبرنامج الإنمائي، والذي تضمن تدريبا في مجالات التقنيات الرقمية والتخطيط المالي والأسواق، بالشراكة مع جامعة جزر الهند الغربية وكلية فرانكفورت للمالية والإدارة. كما ساعدت المنح والإرشاد الفردي الشركات المشاركة على إعادة تشكيل عملياتها والأخذ بالتقنيات الرقمية لتسريع الانتعاش بعد كوفيد-19.

وفي مونتسيرات، استفادت 21 مؤسسة صغرى وصغيرة ومتوسطة من برنامج تكيف الأعمال، وأعطي عشر منها ما بين 000 4 و 000 6 دولار في شكل منح لتنفيذ خطة تحسين الأعمال.

وفي برمودا، ينفذ البرنامج الإنمائي حاليا برنامج "بناء المساواة مجددا من خلال التمويل المبتكر للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" وذلك بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويهدف المشروع إلى تجريب التمويل المبتكر من خلال إنشاء صندوق إنسبايير لتوفير التمويل للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي يقودها النساء والشباب.

ولا يوجد لدى البرنامج الإنمائي حاليا برامج في جزر كايمان أو جزر تركس وكايكوس.

2 - المحيط الهادئ

كانت توكيلاو أحد قلة قليلة من الأماكن في العالم التي ظلت خالية من كوفيد-19 حتى كانون الأول/ديسمبر 2022، فقد سُجلت في ذلك التاريخ خمس من الإصابات الأولى على حدود جزيرة أتافو في أقصى الشمال، وهي آخر أقاليم المحيط الهادئ التي تعرضت لإصابات بالفيروس. وقد أدى قدوم كوفيد-19 إلى الإقليم إلى تدعيم إغلاق حدوده، نظرا لأن الإقليم لم يكن قد شهد أية إصابات مجتمعية. وتُعتبر توكيلاو واحدة من أكثر الجزر المرجانية صعوبة في العالم من حيث إمكانية الوصول إليها. ونظرا لعدم وجود مهبط

للطائرات ولضحالة المياه الساحلية، لا يمكن الوصول إلى الجزر المرجانية إلا عن طريق الزوارق أو القوارب أو الطوافات الصغيرة بالإضافة إلى قارب شحن كبير/عبّارة ركاب كبيرة. ولا يعتمد اقتصاد توكيلاو على السياحة، ولذا فقد واجه قدرا أقل من الاضطرابات الاقتصادية بالمقارنة بأقرانها في المحيط الهادئ. على أنه ذُكر أن الإقليم واجه تقطعا في الحصول على الواردات، وشهد تأخيرات في مشاريع البنية التحتية، كما تعطلت إمكانات السفر الدولي لأغراض الدراسة وللأسباب الصحية والعائلية، بسبب جائحة كوفيد-19.

ونظراً لأن توكيلاو تعتمد بشدة على الواردات (34 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2016)، فقد كان للإغلاق في أواخر عام 2020 تأثير خاص على الوصول إلى السلع المستوردة وعلى اتجاهات التضخم. وفي أواخر عام 2020، أفاد 50 في المائة أو أكثر من المجيبين على تقييم للأثر الاجتماعي والاقتصادي للإغلاق الناجم عن كوفيد-19 في توكيلاو بأنهم تعرضوا لانخفاض (أو لانخفاض كبير) في الوصول إلى السلع المستوردة، وذلك في الغالب بسبب ارتفاع الأسعار. كما أثر على اقتصاد توكيلاو اضطراب سلسلة التوريد العالمية وارتفاع أسعار استيراد المواد الغذائية والطاقة، مما أضر ببلدان جزر المحيط الهادئ المجاورة التي تعتمد على الاستيراد. وارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3,9 في المائة في فترة الـ 12 شهراً المنتهية في كانون الأول/ديسمبر 2021، مدفوعاً بأسعار النقل التي قفزت بنسبة 22 في المائة في الربع الأخير من عام 2021 وبأسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية التي ارتفعت بنسبة 3.2 في المائة في الربع الأخير أيضا[18]. على أنه، مع تخفيف الاضطراب العالمي الناجم عن الإغلاق، استمر الإغلاق الذي تفرضه توكيلاو ذاتياً وهو يؤثر بشكل كبير على الأغذية والمشروبات غير الكحولية، وتؤثر فئة المشروبات الكحولية والتبغ على التضخم، حيث بلغت نسبة التضخم السنوي 14,6 في المائة في عام 2022. وسجلت فئة الأغذية والمشروبات غير الكحولية تضخماً على أساس سنوي قدره 29,0 في المائة، في حين أن فئة المشروبات الكحولية والتبغ شهدت تضخماً تصاعدياً بنسبة 15,0 في المائة[19].

ويواصل البرنامج الإنمائي مشاريعه البيئية في توكيلاو، ويتمثل أهم هذه المشاريع في الحصول على مزيد من المساحات الأرضية بغية استخدامها في التنمية. لذلك، يمكن تكرار مشروع استصلاح الأراضي، على غرار مشروع توفالو، من خلال مشروع الصندوق الأخضر للمناخ، للحصول على المزيد من الأراضي ضمن الجدران الداخلية للجزر المرجانية من أجل التوسع في التنمية ومعالجة مسألة انغمار الجزر المرجانية.

ويركز الدعم البرنامجي الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في توكيلاو في الوقت الحالي على معالجة مسألة البطالة. وقد ساهم البرنامج، من خلال تدخلات الاقتصاد الدائري، في زيادة فرص العمل وتوليد الدخل، وتحديدا للعاطلين من النساء والشباب، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، من خلال تطوير سلسلة القيمة الخاصة باستعادة النفايات الزجاجية، وهي مسار للنفايات المنخفضة القيمة. وقدمت المبادرة فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل. وزاد حجم القوى العاملة في إدارة النفايات في توكيلاو بمقدار 10 أشخاص، وقد شغلت النساء جميع الوظائف الجديدة في إدارة النفايات، وعزز البرنامج دعمه لنظام الحماية الاجتماعية في الفترة 2021-2023. بالإضافة إلى ذلك، وعملا على تسريع وتيرة التحول الرقمي باعتباره ركيزة أساسية تمكن من المضي قدما بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19 ومن التغلب على البعد

(18) انظر www.tokelau.org.nz/site/tokelau/2021q4-cpi-tokelau-info-release.pdf.

(19) انظر www.tokelau.org.nz/site/tokelau/2022q4-cpi-tokelau-info-release.pdf.

الجغرافي لتوكيلاو، مدد البرنامج تراخيص منصـــة "زوم" المقدمة إلى حكومة توكيلاو. وعلاوة على ذلك، ودعما لمكافحة كوفيد-19، جرى تجديد وتجهيز مراكز الحجر الصـــحي والعزل في كل جزيرة مرجانية في الفترة 2020-2021.

وأبلغ فريق الأمم المتحدة القطري عن الفجوة في عدم المساواة بين الجنسين في توكيلاو في تقييم قطري مشترك أجري في تشرين الثاني/نوفمبر 2021[20]. وفي أعقاب آخر انتخابات للمجلس (فونو) العام، لم تتضمن الحكومة المكونة من 20 عضواً إلا 3 نساء (جئن من مجموعة "فافين" أو المجموعة النسائية)، واحدة من كل جزيرة مرجانية، مما رفع نسبة تمثيل النساء إلى 15 في المائة.

حاء - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[2 شباط/فبراير 2023]

1 - القمامة البحرية والبلاستيك

في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، استضافت أمانة اتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (المعروفة أيضـــاً باســـم اتفاقية كارتاخينا) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقة عمل افتراضـــية تمهيدية لبدء مشـــروع "منع القمامة البحرية في منطقة البحر الكاريبي". وتعمل أمانة الاتفاقية كوكالة منفذة للمشروع الذي تموله حكومة ألمانيا. وسيركز المشروع على الحد من تدفق النفايات البلاستيكية (مواد التغليف بشكل أساسي) من المصادر البرية إلى البحر الكاريبي ومناطقه الساحلية بما في ذلك جزر فيرجن البريطانية والدول الأعضاء. ويتمثل الهدف بالنسبة لجزر فيرجن البريطانية في تحسين إدارة المواد البلاستيكية، والبناء على الجهود المحلية والتوسع فيها مع التركيز على التشريعات، وتمديد فترة مسؤولية المنتجين، وأنشطة الرصد والتقييم والاقتصاد الدائري، وزيادة التوعية بالقضايا والحلول المتعلقة بالبلاستيك. وقد كان من المقرر تنفيذ أنشطة المشروع في الربع الأول من عام 2023.

ومن خلال المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي بشأن بناء القدرات المتعلقة بمشروع للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في أفريقيا والبحر الكاريبي وبلدان المحيط الهادئ، عكفت أمانة اتفاقية كارتاخينا لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع موجز للمعلومات التقنية عن المواد البلاستيكية في منطقة البحر الكاريبي، مع التركيز على مصادرها وكمياتها ووجودها وآثارها. ويهدف الموجز إلى تحسين إطّلاع مفاوضي المنطقة المشاركين في اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية المعنية بتطوير صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي وفقاً للقرار 14/5 الصادر عن الدورة الخامسة المستأنفة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. ومن المتوقع إنجاز الموجز في النصف الأول من عام 2023 وستستفيد منه جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي الكبرى بما في ذلك: أنغويلا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فيرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، ومونتسيرات.

2 - شبكة المحميات البحرية في منطقة البحر الكاريبي

بتمويل من المفوضـــية الأوروبية وبالشـــراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وفي إطار المرحلة الثالثة من مشـــروع

(20) متاح على الموقع: https://unsdg.un.org/un-in-action/tokelau.

الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لبلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، أعدت أمانة اتفاقية كارتاخينا لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرين في سياق جهود لتعزيز وتيسير تعاون شبكة المحميات البحرية الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي بموجب البروتوكول المتعلق بالمناطق والأحياء البرية المتمتعة بحماية خاصة، ولإنشاء شبكة عاملة للمحميات البحرية في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويهدف التقريران إلى تيسير وضع خطة لإنشاء شبكة عاملة من شأنها أن تعزز الترابط بين الموائل والأنواع ونتائج الحفظ.

3 - منع التلوث ورصده في منطقة البحر الكاريبي الكبرى

من خلال مشروع "الصندوق الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي لإدارة مياه الصرف الصحي" (CReW+) الذي يموله مرفق البيئة العالمية، والذي يشكل نهجا متكاملا لإدارة المياه ومياه الصرف الصحي في منطقة البحر الكاريبي الكبرى باستخدام حلول مبتكرة وآليات تمويل مستدامة، أنشأت أمانة اتفاقية كارتاخينا منصة إقليمية للرصد البيئي. وتوفر هذه المنصة الإقليمية إطاراً لتحسين إدارة البيانات والمعلومات المتعلقة بالتلوث البحري والتنوع البيولوجي البحري في منطقة البحر الكاريبي الكبرى ولدعم التطوير الدوري الذي تقوم به الأمانة "لحالة" تقارير التلوث البحري والتنوع البيولوجي لدعم بروتوكولاتها بخصوص التلوث من المصادر والأنشطة البرية والمتعلقة بالمناطق والحياة البرية المتمتعة بحماية خاصة، مع العمل في الوقت نفسه على زيادة توفر المعلومات المستقاة من المنطقة، بما في ذلك من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لأصحاب المصلحة لأغراض اتخاذ القرارات الوطنية و/أو الإقليمية. وستُدمج المنصة في غرفة متابعة الحالة البيئية العالمية، وهي منصة بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعلوماته ومعارفه.

4 - التوعية

نظمت أمانة اتفاقية كارتاخينا التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة العديد من الندوات عبر الإنترنت، أو تشاركت لتنظيمها، لتغطية جوانب واسعة مثل إدارة مياه الصرف الصحي في منطقة البحر الكاريبي، والقمامة والمواد البلاستيكية البحرية، والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، والتلوث بالمغذيات، وإتخام المياه الساحلية بالمغذيات، وصلة ذلك بالتلوث بالسرغس، فضلاً عن الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي. ودُعي منسقون من أنغويلا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وجزر كايمان ومونتسيرات للمشاركة في أنشطة بناء القدرات والتوعية هذه.

طاء - الاتحاد البريدي العالمي

[17 شباط/فبراير 2023]

بالنسبة لعدد من الأقاليم، تنطبق بالكامل الأحكام ذات الصلة من الصكوك التأسيسية للاتحاد البريدي العالمي، لا سيما فيما يتعلق بتشغيل وتنظيم الخدمات البريدية الدولية والوفاء الواجب بالالتزامات الناشئة عن هذه الصكوك. كما يمكن أن تستفيد بعض الأقاليم أيضاً، بشكل منتظم، من التعاون التقني ومشاريع الاتحاد الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تستفيد حالياً أقاليم أنغويلا وبرمودا وبولينيزيا الفرنسية وجبل طارق وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وكاليدونيا الجديدة ومونتسيرات من عدد من حلول

تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة بها التي يقدمها الاتحاد، وهي تحديدا الحل المتكامل لإدارة البريد الدولي (النظام البريدي الدولي)، فضلاً عن نظام البيان الجمركي القابل للتشغيل المتبادل لتبادل المعلومات الجمركية بين مشغلين معيّنين والسلطات الجمركية المعنية.

ياء - منظمة الصحة العالمية

[15 شباط/فبراير 2023]

ترد أدناه أمثلة للأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الصحة العالمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المنطقة الأمريكية (أنغويلا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان ومونتسيرات).

1 - الدعم التشغيلي الخاص بكوفيد-19

(أ) وُجهت تسع شحنات إلى الأقاليم تضمنت إمدادات بقيمة مجموعها 761.31 229 دولارا، وتمثل 3.2 أطنان و 39 مترا مكعبا؛

(ب) تلقت أنغويلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات أجهزة طبية بيولوجية، مثل مكثفات الأكسجين المزودة بملحقاتها، ومجموعات القسطرة، والأجهزة الإصبعية والمحمولة باليد لقياس التأكسج؛

(ج) حصلت جزر تركس وكايكوس على الدعم من خلال توريد مجموعات معدات الحماية الشخصية (أقنعة جراحية، وبُرد جراحية، وقفازات، وأقنعة واقية للوجه)، وكذلك مجموعات اختبار تُركب على أجهزة التنفس؛

(د) قدم الدعم لأنغويلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات بتوريد 825 19 مجموعة اختبار للتشخيص السريع القائم على المستضدات و 375 15 مجموعة اختبار أخرى.

2 - الدعم المختبري لكوفيد-19

(هـ) أنغويلا: توريد الدعم التقني/توفير التدريب على مجموعات اختبار التشخيص السريع القائم على المستضدات (انظر "الدعم التشغيلي الخاص بكوفيد-19")؛

(و) برمودا: تقديم الدعم المستمر للمختبر الجزيئي المنشأ حديثاً (أجريت الاختبارات في البداية في مختبر للطب الاستدلالي بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية)، بما في ذلك المشورة التقنية وكواشف تفاعل البوليميراز المتسلسل للنسخ العكسي (RT-PCR)؛

(ز) جزر تركس وكايكوس: توفير دعم تقني للمختبر؛

(ح) في حين أن التركيز الرئيسي لم يكن على كوفيد-19، فقد شاركت أنغويلا ومونتسيرات في التدريب على أساسيات الكشف الجزيئي والتشخيص للتهديدات الناشئة، الذي أجري في بربادوس في الفترة من 6 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2022.